

الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط في فترة جائحة كوفيد-19

The Algerian Economy Amid Oil Price Fluctuations During the COVID-19 Pandemic

مرغاد لخضر

Morghad Lakhdar

جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

lakhdar.morghad@univ-biskra.dz

*بنادي فاطمة

Benadi fatma

جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

fatma.benadi@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2025/10/31

تاريخ القبول: 2025/10/24

تاريخ الاستلام: 2025/09/08

الملخص :

يبقى الاقتصاد الجزائري هشاً بسبب اعتماده الكبير على المحروقات. فقد أبرزت جائحة كوفيد-19 وأخبار أسعار النفط هذه الهشاشة، حيث انكمش الناتج المحلي بـ 5.5% عام 2020 وارتفع العجز المالي إلى 9.3% من الناتج في 2024، مع تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي. ورغم اعتماد الحكومة إجراءات عاجلة وإصلاحات أبرزها قانون الاستثمار 2022، فإن التعافي المستدام يفرض تسريع التنويع الاقتصادي وتعزيز القطاع الخاص، خاصة وأن التجارب المقارنة مع دول نفطية أخرى تؤكد أن الاقتصادات المتنوعة أظهرت مرونة أكبر أمام الأزمة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، جائحة كوفيد-19، العجز المالي، المحروقات، قانون الاستثمار 2022.

تصنيف جال: F13، O13

Abstract :

Algeria's economy remains vulnerable due to heavy dependence on hydrocarbons. The COVID-19 crisis and oil price shocks exposed this fragility, with GDP contracting 5.5% in 2020 and the fiscal deficit rising to 9.3% of GDP by 2024, alongside declining reserves. The government introduced urgent fiscal actions and the 2022 Investment Law, but sustainable recovery hinges on accelerating diversification and empowering the private sector. Comparisons with other oil-exporting states highlight that more diversified economies proved more resilient during the crisis.

Key words: oil prices, COVID-19 pandemic, fiscal deficit, hydrocarbons, Investment Law 2022.

JEL classification codes : F13, O13

*المؤلف المرسل

في ضوء التطورات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، يُعدّ الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصادات الريعية ذات الطابع الأحادي، إذ يتسم باعتماده الكبير والمزمن على عائدات النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للدولة. وتبرز أهمية هذا الاقتصاد ضمن فضائه الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنظر إلى احتياطياته الهامة من المحروقات وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، غير أن هذا الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لهزات خارجية متكررة، ترتبط أساساً بتقلبات السوق النفطية الدولية. فمنذ صدمة أسعار النفط في ثمانينات القرن الماضي، مروراً بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية خلال التسعينات، وصولاً إلى الأزمات الاقتصادية المتعاقبة التي شهدتها العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظلّ هذا الاقتصاد يواجه صعوبات مزمنة تتصل بضعف التنوع الاقتصادي وتبعية الموارد.

وقد مثلت أزمة جائحة كوفيد-19 منعطفاً حاداً في المسار الاقتصادي العالمي، حيث تراكمت تداعياتها الصحية والاجتماعية مع انهيار غير مسبوق في الطلب العالمي على الطاقة، ما أدى إلى تهاوي أسعار النفط إلى مستويات قياسية خلال الأشهر الأولى من عام 2020. وفي السياق الجزائري، كانت لهذه الأزمة المزدوجة - الصحية والاقتصادية - انعكاسات خطيرة، إذ كشفت عن هشاشة البنية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، ووضعت صانع القرار أمام إكراهات مالية وضغوط اجتماعية متزايدة. (البنك الدولي، 2025، صفحة 1) فقد تراجعت مداخيل الدولة من العملة الصعبة بشكل ملموس، مما أدى إلى اتساع العجز في الميزانية، وفرض إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية والمالية في ظل محدودية الاحتياطيات والموارد البديلة.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية محورية تتمثل في: كيف أثرت تقلبات أسعار النفط خلال فترة جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات؟ كما تتناول هذه الدراسة تحليلاً نقدياً للإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تبنتها السلطات الجزائرية في مواجهة الأزمة، ومدى نجاعة هذه التدخلات في التخفيف من حدة الانكماش الاقتصادي، إلى جانب استشراف المسارات الممكنة لبناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة في المستقبل.

وتنبثق عن هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تهدف إلى الإحاطة بجوانب الظاهرة قيد الدراسة، ومن بينها: ما هي أهم خصائص وبنية الاقتصاد الجزائري قبيل ظهور الجائحة؟ كيف تطورت أسعار النفط خلال فترة الأزمة الصحية وما هي تداعياتها العالمية؟ وما مدى تأثير المؤشرات الكلية والقطاعية للاقتصاد الوطني نتيجة هذه التقلبات؟ إلى أي مدى

كانت السياسات الاقتصادية المتخذة فعّالة في مواجهة الأزمة؟ وكيف كان أداء الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مع اقتصادات نفطية مشابهة؟ وأخيراً، ما هي الدروس المستخلصة من هذه الأزمة، وما الآفاق المستقبلية الممكنة للاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة؟.(البنك الدولي، 2025، صفحة 2)

تشكل هذه التساؤلات إطاراً تحليلياً شاملاً يسمح بفهم ديناميات الأزمة وتقييم استجابات الدولة لها، بما يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول مسألة هشاشة الاقتصادات الريعية في مواجهة الصدمات الخارجية.

2- هيكل الاقتصاد الجزائري قبل كوفيد-19

يتميز الاقتصاد الجزائري بكونه اقتصاداً مختلطاً يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات. منذ استقلالها في عام 1962، أطلقت الجزائر مشاريع اقتصادية كبرى لبناء قاعدة صناعية كثيفة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الإنجازات الهامة في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة، مر الاقتصاد الجزائري بمراحل مختلفة من الاضطرابات.(Haouas, A., 2024، صفحة 1)

في الثمانينات، واجه الاقتصاد الجزائري صعوبات كبيرة. وجهت صدمة النفط المعاكسة لعام 1986 ضربة قوية لاقتصاد ريعي، خلال فترة خطط مكافحة الندرة والاستقرار. في أوائل التسعينيات، شرعت الجائر في سلسلة من الإصلاحات الهيكلية، مما جعل الانتقال إلى اقتصاد السوق حقيقة واقعة.(غلوبال فاينانس، 2024، صفحة 1)

وفقاً للبيانات المتاحة، يتوزع الاقتصاد الجزائري قبل الجائحة على القطاعات الرئيسية التالية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 01: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية.

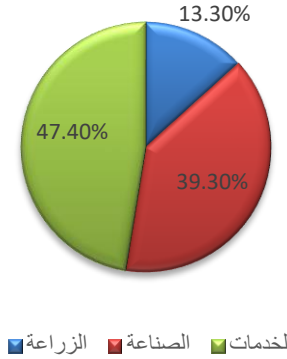
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	القطاع
13.3%	الزراعة
39.3%	الصناعة
47.4%	الخدمات

المصدر: **CEIC**. (2024). الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية للنشاط - الجزائر. تم

الاسترجاع في 16 جوان 2025، من <https://www.ceicdata.com/en/algeria/gdp-by>

main-sectors-of-activity-seasonally-adjusted-annual/gdp-others-agriculture

النسبة من الناتج المحلي الإجمالي



تلعب المحروقات دورًا حيويًا في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل قطاع النفط والغاز ربع الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا، وأكثر من 90% من صادرات المنتجات، وحوالي 40% من دخل الحكومة. بمرور الوقت، ساعدت أسعار النفط العالمية المرتفعة الجزائر على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتراكم احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية، وتقليل الديون الخارجية. (الجزائر للاستثمار، 2019، صفحة 1)

ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات في تنويع اقتصادها، وتقليل اعتمادها على المحروقات، وتعزيز فرص العمل. على الرغم من إمكاناتها في الزراعة والطاقة المتجددة والسياحة، إلا أن تنويع الاقتصاد يواجه عقبات، بما في ذلك القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب، وأسواق رأس المال غير المتطورة، وقطاع مالي تهيمن عليه البنوك العامة. كما أن النمو الذي تقوده الدولة، والبيروقراطية، والفساد، وضعف البنية التحتية تعيق أيضًا تطوير صناعات بديلة في القطاع الخاص. (غلوبال فاينانس، 2024، صفحة 2)

3-الوضعية المالية والاقتصادية قبل الجائحة

قبل جائحة كوفيد-19، كان الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات هيكلية على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية. بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 4.2% في عام 2023، وهو معدل جيد نسبيًا مقارنة بالسنوات السابقة. كما انخفض معدل التضخم إلى 3.8% في يناير 2025، وهو ما يعكس استقرارًا نسبيًا في الأسعار.

أما فيما يتعلق بالبطالة، فقد كانت تمثل تحديًا مستمرًا للاقتصاد الجزائري، حيث بلغ معدلها 12.7% في عام 2024، مع ارتفاع نسبتها بشكل خاص بين الشباب والنساء. وتشير

البيانات إلى أن معدل البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا) بلغ 29.3%، بينما بلغ معدل البطالة بين النساء 25.4% في عام 2024. (البنك الدولي، 2025، صفحة 3)

على المستوى المالي، كانت الجزائر تعاني من عجز في الميزانية قبل الجائحة، حيث بلغ هذا العجز حوالي 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، مما يعكس استمرار الضغوط المالية على الدولة. كما بلغت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 55.6% في نفس العام. (ترادينغ إيكونوميكس، 2025، صفحة 1)

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، بلغت قيمة الصادرات الجزائرية حوالي 60.38 مليار دولار أمريكي في عام 2023، في حين بلغت قيمة الواردات حوالي 43.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024. وتمثل المحروقات ومنتجاتها حوالي 89% من إجمالي الصادرات الجزائرية، مما يؤكد الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على هذا القطاع. (Haouas, A., 2024، صفحة 3)

أما بالنسبة للاحتياطيات الأجنبية، فقد شهدت تراجعًا في السنوات التي سبقت الجائحة، من 114 مليار دولار في عام 2014 إلى حوالي 62 مليار دولار بنهاية عام 2019، مما يعكس تأثير انخفاض أسعار النفط منذ صيف عام 2014 على الاقتصاد الجزائري (الجزائر للاستثمار، 2019، صفحة 2).

4 تطور أسعار النفط خلال الجائحة وأثرها العالمي

4-1- تقلبات أسعار النفط بين 2019-2021

شهدت أسعار النفط العالمية تقلبات حادة خلال فترة جائحة كوفيد-19، وخاصة في عام 2020. فبعد أن كانت أسعار النفط برنت حوالي 60-65 دولارًا للبرميل في بداية عام 2020، تعرضت لانخفاض غير مسبوق في مارس وأبريل من نفس العام.

وفقًا للبيانات المتاحة، انخفض سعر النفط برنت بنسبة 85% بين 22 يناير 2020 (عندما تم الإعلان عن أول انتقال للفيروس من إنسان لإنسان) وأدنى مستوى له عند 9 دولارات للبرميل في 21 أبريل 2020، قبل أن يتعافى جزئيًا في مايو ليصل إلى أقل من نصف متوسطه في يناير. هذا الانخفاض كان أكبر من الانخفاض الذي حدث في ذروة الأزمة المالية العالمية (70% من نهاية أغسطس إلى أواخر ديسمبر 2008) وأكبر من الانخفاض الذي حدث خلال الفترة من نهاية يونيو 2014 إلى منتصف يناير 2016. (77%) (البنك الدولي، 2020، صفحة 5)

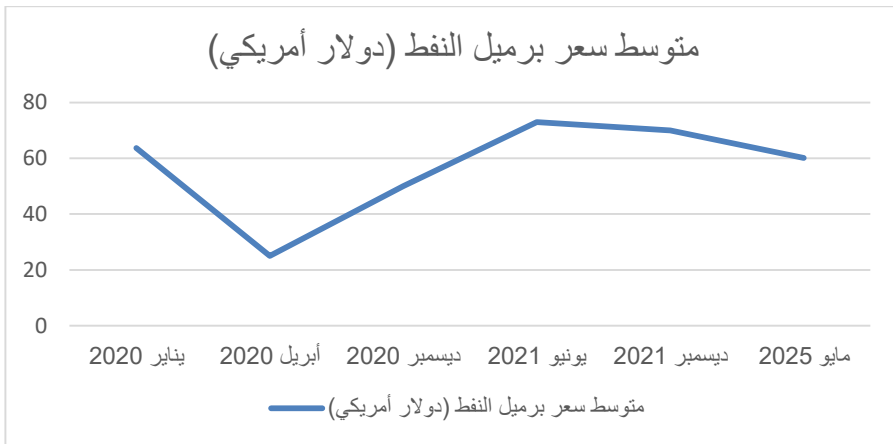
هذا الانخفاض في أسعار النفط كان مدفوعًا بشكل أساسي باختيار الطلب الناجم عن الجائحة والقيود التي كانت ضرورية لاحتواء انتشارها. بالإضافة إلى التسبب في ركود عالمي، عطلت هذه

القيود بشدة السفر والنقل، اللذين يمثلان حوالي ثلثي الطلب على النفط. من المتوقع أن ينخفض الطلب على النفط بحوالي 8% في عام 2020 - وهو انخفاض غير مسبوق. كما أضافت عوامل جانب العرض، وخاصة التأخير الأولي في الاتفاق على تحديد الإنتاج، إلى الضغوط التنافسية على أسعار النفط. (البنك الدولي، 2020، صفحة 7)

الجدول رقم 02 تطور سعر النفط خلال فترة الجائحة:

الفترة	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)
يناير 2020	63.65
أبريل 2020	25.00
ديسمبر 2020	50.00
يونيو 2021	73.00
ديسمبر 2021	70.00
مايو 2025	60.05

المصادر: إحصائيات *EIA, Trading Economics*، 2020-2025



بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الربع الثاني من عام 2020، بدأت الأسعار في التعافي تدريجياً في النصف الثاني من العام، مدعومة بتخفيف قيود الإغلاق في العديد من الدول واتفاق أوبك+ على خفض الإنتاج. واستمر التعافي في عام 2021، حيث وصلت أسعار النفط برنت إلى حوالي 70 دولاراً للبرميل بنهاية العام.

4-2- الآثار العالمية لتراجع أسعار النفط

كان لانهيار أسعار النفط خلال جائحة كوفيد-19 آثار عالمية واسعة النطاق، خاصة على الدول المصدرة للنفط والاقتصاد العالمي بشكل عام.

أولاً، عانت الدول المصدرة للنفط من خسائر كبيرة في الإيرادات، مما أدى إلى توسيع العجز المالي وزيادة الديون الحكومية. وفقاً للبيانات المتاحة، شهدت هذه الدول خسائر أولية في الناتج بنسبة حوالي 0.5%، وكان التعافي بطيئاً، حيث لم يتم تعويض أقل من ثلث هذه الخسائر بعد ثلاث سنوات في حالات انهيار أسعار النفط المدفوعة بالعرض. (البنك الدولي، 2020، صفحة 17)

ثانياً، أدى انهيار الطلب على النفط إلى تراكم سريع في مخزونات النفط، مع اقتراب سعة التخزين المتبقية من الامتلاء في يونيو 2020. هذا الوضع غير المسبوق أدى إلى ضغوط إضافية على أسعار النفط وتسبب في اضطرابات في سوق النفط العالمية. (البنك الدولي، 2020، صفحة 17)

ثالثاً، كان للانخفاض الحاد في أسعار النفط تأثير على أسواق الطاقة الأخرى والصناعات المرتبطة بها، مثل البتروكيماويات والشحن. كما أثر على استثمارات الطاقة العالمية، حيث قامت شركات النفط الكبرى بتخفيض نفقاتها الرأسمالية استجابةً للانخفاض في الأسعار والطلب. رابعاً، على الرغم من أن الدول المستوردة للنفط تستفيد عادةً من انخفاض أسعار النفط، إلا أن الطبيعة الفريدة لأزمة كوفيد-19 جعلت هذه الفوائد محدودة. في سياق القيود الواسعة والشديدة على النشاط الاقتصادي لاحتواء انتشار الجائحة، لم تكن أسعار النفط المنخفضة قادرة على توفير دعم كبير للاقتصاد العالمي. (البنك الدولي، 2020، صفحة 17)

خامساً، استجابت منظمة أوبك والدول المنتجة الأخرى للأزمة من خلال اتفاق غير مسبوق في أبريل 2020 لخفض الإنتاج بشكل كبير. هذا الاتفاق، المعروف باسم أوبك+، ساهم في استقرار سوق النفط في النصف الثاني من عام 2020 ودعم التعافي التدريجي في أسعار النفط. (ترادينغ إيكونوميكس، 2025، صفحة 1)

5- تأثير تقلبات أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري

5-1- الانعكاسات الكلية

كان لتقلبات أسعار النفط خلال جائحة كوفيد-19 تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، نظراً لاعتماده الكبير على عائدات المحروقات. أولاً، أدت الجائحة وانخفاض أسعار النفط إلى انكماش حاد في الاقتصاد الجزائري. وفقاً للبيانات المتاحة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر بنسبة 5.5% في عام 2020، وهو أسوأ أداء منذ سنوات. هذا الانكماش كان مدفوعاً بتدابير احتواء كوفيد-19 وانكماش في إنتاج المحروقات. (البنك الدولي، 2021، صفحة 3)

ثانيًا، تدهور العجز التوأم (عجز الميزانية والحساب الجاري) بشكل كبير. ارتفع عجز الميزانية من 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 9.3% في عام 2024، مما يعكس التأثير السلبي للجائحة وانخفاض أسعار النفط على الإيرادات الحكومية. كما تأثر الحساب الجاري سلبيًا، على الرغم من انخفاض الواردات نتيجة للركود الاقتصادي. (ترادينغ إيكونوميكس، 2025، صفحة 1)

ثالثًا، استمر تأكل احتياطات النقد الأجنبي، التي كانت قد انخفضت بالفعل من 178 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى حوالي 75 مليار دولار في عام 2019، نتيجة لانخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014. وزادت الجائحة وانخفاض أسعار النفط في عام 2020 من الضغط على هذه الاحتياطات. (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة 12)

رابعًا، تأثر سوق العمل سلبيًا، مع ارتفاع معدل البطالة من 11.4% في مايو 2019 إلى مستويات أعلى خلال الجائحة. وكان التأثير أكثر حدة على الشباب والنساء، الذين يعانون بالفعل من معدلات بطالة مرتفعة. (ترادينغ إيكونوميكس، 2025)

خامسًا، ارتفع معدل التضخم، خاصة في أسعار المواد الغذائية، مما زاد من الضغوط المعيشية على المواطنين. وصل التضخم إلى 7.2% في عام 2021، وهو معدل مرتفع بالنسبة للجزائر. (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة 13)

5-2- الانعكاسات القطاعية

على المستوى القطاعي، كان تأثير تقلبات أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 متفاوتًا على مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري.

قطاع المحروقات، الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، تضرر بشدة من انخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي. انخفض إنتاج النفط الخام بنسبة كبيرة، لتصل إلى أقل من حصة الجزائر في إنتاج أوبك. من المتوقع أن يكون قطاع المحروقات قد انخفض بنسبة 8.5% في عام 2020، مما أدى إلى انخفاض حاد في عائدات التصدير والإيرادات الحكومية. (البنك الدولي، 2021، صفحة 1)

القطاع غير النفطي تأثر أيضًا، مع توقع انخفاضه بنسبة 4.4% في عام 2020. بعد انخفاضات معتدلة في الربع الأول، تفاقم الانكماش في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار في الربع الثاني مع تطبيق إجراءات الإغلاق لاحتواء الجائحة. (البنك الدولي، 2021، صفحة 1)

الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت من بين الأكثر تضررًا من الأزمة. وفقًا لاستطلاع مشترك أجراه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمم المتحدة، قال 93% من الشركات التي شملها الاستطلاع إنها لم تستفد من التدابير الحكومية لدعم الشركات، مثل تأجيل سداد

بعض القروض وتأجيل بعض الرسوم المالية وشبه المالية. (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة 13)

قطاع التجارة الخارجية شهد اضطرابات كبيرة، مع انخفاض حاد في الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار وكميات النفط والغاز. كما انخفضت الواردات نتيجة للركود الاقتصادي والقيود المفروضة على التجارة الدولية خلال الجائحة.

قطاع السياحة والنقل والخدمات الأخرى المرتبطة بالسفر تضررت بشدة من قيود السفر والإغلاق المفروضة لاحتواء الجائحة. بينما كان قطاع الزراعة أقل تأثرًا نسبيًا، حيث استمرت الأنشطة الزراعية خلال الجائحة لضمان الأمن الغذائي، على الرغم من بعض الاضطرابات في سلاسل التوريد.

6- السياسات الاقتصادية الجزائرية لمواجهة الازمة

6-1- الإجراءات المالية

اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات مالية لمواجهة الأزمة المزوجة المتمثلة في جائحة كوفيد-19 واختيار أسعار النفط.

أولاً، تم تطبيق إجراءات صارمة للميزانية والسياسة النقدية في النصف الأول من عام 2020 للحد من التباطؤ الاقتصادي. ومع ذلك، كانت هذه الإجراءات محدودة مقارنة بالدول الغنية التي كانت قادرة على تبني تدابير دعم مكلفة للغاية للأسر والشركات. (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة 5)

ثانيًا، اعتمدت الحكومة عددًا من التدابير لدعم الشركات، أهمها السماح بتأجيل سداد بعض القروض وتأجيل بعض الرسوم المالية وشبه المالية. ومع ذلك، كما ذكرنا سابقًا، فإن فعالية هذه التدابير كانت محدودة، حيث أفاد 93% من الشركات التي شملها الاستطلاع بأنها لم تستفد من هذه التدابير. (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة 5)

ثالثًا، في مواجهة العجز المتزايد في الميزانية، اضطرت الحكومة إلى ترشيد الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار العام. تم تأجيل العديد من المشاريع بسبب انخفاض أسعار النفط، مما أثر بشكل كبير على أداء الاستثمار في الجزائر. (الجزائر للاستثمار، 2019، صفحة 3)

رابعًا، اعتمدت الحكومة سياسة نقدية توسعية لدعم السيولة في الاقتصاد ومساعدة الشركات على التعامل مع الآثار السلبية للجائحة. (البنك الدولي، 2021، صفحة 2)

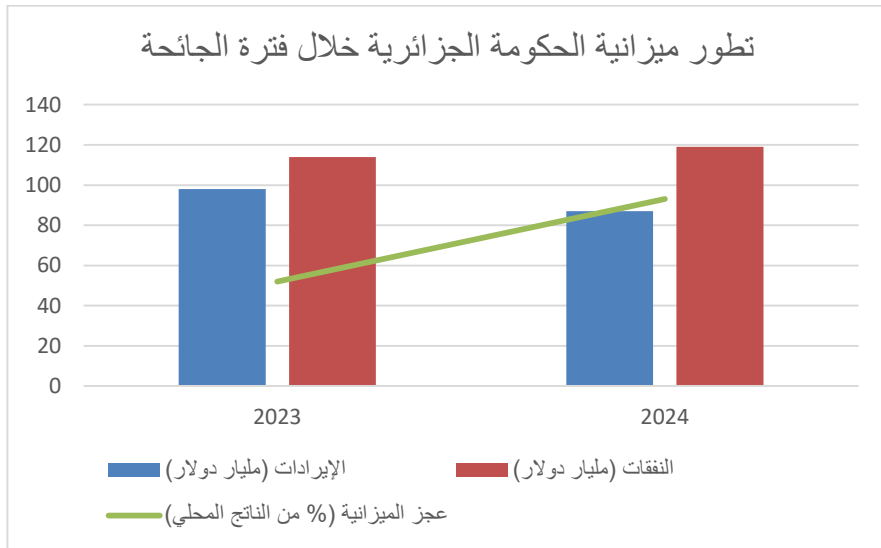
خامسًا، تم تعزيز الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، مثل زيادة الأجور في القطاع العام والمعاشات التقاعدية، وإدخال إعانات البطالة، وتوسيع دعم المواد الغذائية. (البنك الدولي، 2025، صفحة 3)

الجدول رقم 03 يوضح تطور ميزانية الحكومة الجزائرية خلال فترة الجائحة:

السنة	الإيرادات (دولار)	النفقات (مليار دولار)	عجز الميزانية (مليار) عجز الميزانية (%) من الناتج المحلي الإجمالي)
2023	98	114	5.2%
2024	87	119	9.3%

المصدر: موقع **Trading Economics** ، ميزانية الدولة الجزائرية

<https://tradingeconomics.com/algeria/government-budget>



6-2-الإصلاحات الاقتصادية

بالإضافة إلى الإجراءات المالية قصيرة المدى، شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية هيكلية لمعالجة التحديات التي كشفتها الأزمة المزروجة.

أولاً، تم إصدار قانون استثمار جديد في 24 يوليو 2022، يهدف إلى تشجيع الاستثمار من خلال تغييرات في الإطار المؤسسي، وأنظمة الحوافز، وشروط الأهلية للمزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين. هذا القانون يأتي في أعقاب تخفيف قاعدة "51%-49%" (التي كانت تتطلب ملكية أغلبية من قبل شركاء جزائريين محليين)، باستثناء المشاريع الاستراتيجية في إطار شركات دولية، مثل المحروقات والتعدين والموارد الطبيعية. (سفارة الجزائر في أيرلندا، 2024، صفحة 1)

ثانيًا، تبنت الحكومة خطة عمل في سبتمبر 2021 جعلت الانتقال إلى نموذج نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل أولوية تنموية، خاصة من خلال الدعوة إلى ترشيد الإنفاق العام، وتقليل الواردات، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وتحسينات كبيرة في بيئة الأعمال، بما في ذلك إصلاح البنوك العامة والمؤسسات المملوكة للدولة (البنك الدولي، 2025، صفحة 3).

ثالثًا، منذ عام 2020، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال إصدار قانون جديد للمحروقات، ورفع القيود جزئيًا على ملكية الأجانب للشركات المحلية، واعتماد قانون جديد للاستثمار، وإصدار قانون جديد للنقد والائتمان (البنك الدولي، 2025، صفحة 3).

رابعًا، تم اعتماد خطة نمو اقتصادي للفترة 2016-2030، تعتمد بشكل أساسي على المشاركة النشطة للقطاعين الخاص المحلي والأجنبي. (الجزائر للاستثمار، 2019، صفحة 4) خامسًا، تم التركيز على تعزيز الابتكار من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد يركز على تشجيع المنافسة في أسواق السلع والخدمات، وتعزيز الرقمنة الاقتصادية، وخلق حوافز لتعزيز العلاقات بين العالم الأكاديمي والمؤسسات التجارية، وتمويل الابتكار، ودعم الابتكار الأخضر الذي يقلل الآثار البيئية السلبية. (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة XIV)

7- مقارنة الجزائر مع دول نفطية أخرى - السعودية الامارات نييجيريا

7-1- الهشاشة الاقتصادية

تختلف درجة الهشاشة الاقتصادية بين الدول النفطية المختلفة، بما في ذلك الجزائر والسعودية والإمارات ونييجيريا، وذلك بناءً على عدة عوامل مثل درجة الاعتماد على النفط، وتنوع الاقتصاد، والقدرة المالية، وغيرها من العوامل الهيكلية.

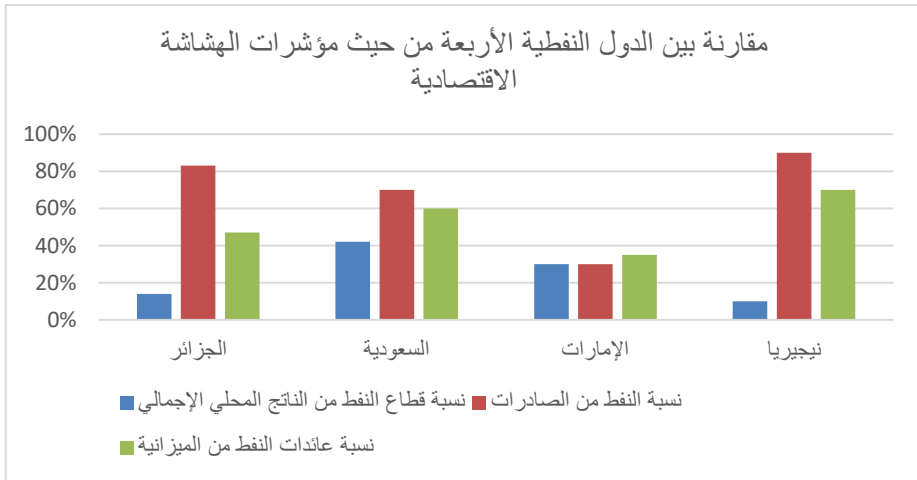
فيما يتعلق بالاعتماد على النفط، تتشابه هذه الدول في اعتمادها الكبير على عائدات النفط، ولكن بدرجات متفاوتة. في الجزائر، يمثل قطاع المحروقات حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي، و83% من الصادرات، و47% من إيرادات الميزانية بين عامي 2019 و2023 (البنك الدولي، 2025، صفحة 3). في السعودية، يمثل قطاع النفط نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تمكنت الإمارات من تنويع اقتصادها بشكل أكبر، مما قلل من اعتمادها على النفط مقارنة بالدول الأخرى. أما نييجيريا، فعلى الرغم من كونها منتجة كبيرة

للنفط، إلا أن اقتصادها أكثر تنوعًا، مع قطاعات زراعية وخدمية قوية.(ترادينغ إيكونوميكس، 2025، صفحة 1)

الجدول رقم 04 يوضح مقارنة بين الدول النفطية الأربعة من حيث مؤشرات الهشاشة الاقتصادية:

الدولة	نسبة قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النفط من الصادرات	نسبة عائدات النفط من الميزانية
الجزائر	14%	83%	47%
السعودية	42%	70%	60%
الإمارات	30%	30%	35%
نيجيريا	10%	90%	70%

المصدر: تقديرات تقريبية مستندة إلى بيانات البنك الدولي والمصادر الاقتصادية المختلفة



من حيث القدرة المالية، تتمتع السعودية والإمارات بموارد مالية أكبر وديون أقل مقارنة بالجزائر ونيجيريا، مما يمنحهما مرونة أكبر في التعامل مع صدمات أسعار النفط. الجزائر، على الرغم من انخفاض احتياطياتها الأجنبية، تتمتع بمستوى منخفض نسبياً من الديون الخارجية، مما يمنحها بعض المرونة. أما نيجيريا، فتواجه تحديات مالية أكبر، مع ارتفاع مستويات الدين وانخفاض الاحتياطيات.(اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة 5)

7-2-سياسة المواجهة

تباينت سياسات المواجهة التي اتبعتها هذه الدول لمواجهة الأزمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط.

السعودية والإمارات، مع قدرتها المالية الأكبر، تمكنتا من تنفيذ حزم تحفيز اقتصادي أكبر لدعم اقتصاديهما خلال الأزمة. قدمت السعودية حزمة تحفيز كبيرة، في حين قدمت الإمارات حزمة بقيمة 7.2 مليار دولار (حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي). هذه الحزم شملت تدابير لدعم القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتأجيل سداد القروض، وتخفيض الرسوم والضرائب، ودعم العمالة المواطنة (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2020، صفحة 1).

الجزائر، مع قدرتها المالية المحدودة، اعتمدت على تدابير أكثر تواضعاً، مثل تأجيل سداد بعض القروض وتأجيل بعض الرسوم المالية وشبه المالية. كما ركزت على ترشيد الإنفاق العام وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر تضرراً (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة 5).
نيجيريا، التي كانت تواجه بالفعل تحديات اقتصادية قبل الجائحة، اعتمدت على حزمة تحفيز محدودة ودعم من المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الأزمة. كما ركزت على إصلاحات هيكلية، بما في ذلك زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق (نايراماتركس، 2020، صفحة 3).
على مستوى سياسات الطاقة، شاركت هذه الدول، باستثناء نيجيريا، في اتفاق أوبك+ لخفض الإنتاج في أبريل 2020 لدعم أسعار النفط. كما استغلت الأزمة كفرصة لتسريع جهود التنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية.

7-3- نتائج السياسات

تباينت نتائج السياسات التي اتبعتها هذه الدول في مواجهة الأزمة المزدوجة.
السعودية شهدت انكماشاً اقتصادياً بنسبة 3.58% في عام 2020، ولكنها تمكنت من تحقيق نمو قوي بنسبة 5.08% في عام 2021 و 7.49% في عام 2022، قبل أن تشهد انكماشاً بنسبة 0.75% في عام 2023 (ماكروتريندس، 2025، صفحة 1). هذا الأداء يعكس قدرة الاقتصاد السعودي على التعافي بسرعة نسبية من الأزمة، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والسياسات الحكومية الداعمة.

الإمارات توقعت انكماشاً اقتصادياً بنسبة 6% في عام 2020، مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5% (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2020، صفحة 1)، ومع ذلك تمكنت من تحقيق تعافٍ قوي في السنوات التالية، مدعومة بقطاعها الاقتصادي المتنوع وسياساتها المالية والنقدية المرنة.

الجزائر شهدت انكماشاً اقتصادياً بنسبة 5.5% في عام 2020، قبل أن تتعافى وتحقق نمواً بنسبة 3.5% في عام 2021 و 3.6% في عام 2022 و 4.1% في عام 2023 (البنك الدولي، 2025، صفحة 3). هذا التعافي كان مدعوماً بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق

العام، الذي ارتفع بأكثر من 60% بين عامي 2021 و 2023. ومع ذلك، استمر ارتفاع معدل البطالة (12.7% في عام 2024) وعجز الميزانية (9.3% في عام 2024) (ترادينغ إيكونوميكس، 2025، صفحة 1).

نيجيريا شهدت انكماشًا اقتصاديًا بنسبة 6.10% في الربع الثاني من عام 2020، وبنسبة 3.62% في الربع الثالث، مما أدى إلى انكماش تراكمي بنسبة 2.48% في عام 2020. ومع ذلك، تمكنت من تحقيق تعافٍ تدريجي في السنوات التالية، مع نمو بنسبة 3.84% في الربع الرابع من عام 2024 (ترادينغ إيكونوميكس، 2025، صفحة 1). هذا النمو كان مدفوعًا بشكل أساسي بقطاع الخدمات، الذي شهد زيادة بنسبة 5.19% وشكل 53.58% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

8- دروس مستخلصة وافاق مستقبلية للاقتصاد الجزائري

8-1- الدروس المستخلصة

يمكن استخلاص العديد من الدروس من تجربة الاقتصاد الجزائري في مواجهة الأزمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كوفيد-19 واختيار أسعار النفط:

أولاً، أظهرت الأزمة بوضوح المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على عائدات المحروقات. انهار أسعار النفط في عام 2020 أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية والصادرات، مما أثر سلبًا على الاقتصاد الجزائري. هذا يؤكد الحاجة الملحة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات (غلوبال فاينانس، 2024، صفحة 3).

ثانيًا، كشفت الأزمة عن أهمية بناء احتياطات مالية كافية لمواجهة الصدمات الاقتصادية. انخفاض احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر منذ عام 2014 قلل من قدرتها على مواجهة الأزمة بفعالية، مقارنة بدول نفطية أخرى مثل السعودية والإمارات (الاقتصاد العالمي، 2021، صفحة 1).

ثالثًا، أبرزت الأزمة أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. الاقتصاد الذي تقوده الدولة في الجزائر كان أقل مرونة في مواجهة الأزمة، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال (البنك الدولي، 2025، صفحة 3).

رابعًا، أظهرت الأزمة أهمية الإصلاحات الهيكلية لتحسين كفاءة الاقتصاد ومرونته. الإصلاحات التي بدأتها الجزائر منذ عام 2020، مثل تخفيف قاعدة "51%-49%" وإصدار قانون استثمار جديد، خطوات مهمة في هذا الاتجاه، ولكنها تتطلب تنفيذًا فعالًا ومتابعة مستمرة. (سفارة الجزائر في أيرلندا، 2024، صفحة 1)

خامسًا، أكدت الأزمة على أهمية الابتكار والرقمنة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. الجائحة سرعت من التحول الرقمي في العديد من القطاعات، وهو ما يجب أن تستفيد منه الجزائر لتطوير اقتصادها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة XIV).

سادسًا، كشفت الأزمة عن أهمية الحماية الاجتماعية والدعم الموجه للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع. ارتفاع معدلات البطالة والتضخم خلال الأزمة أثر بشكل غير متناسب على الفئات ذات الدخل المنخفض، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي (البنك الدولي، 2025، صفحة 3).

8-2-الافاق

في ضوء الدروس المستخلصة من الأزمة، يمكن تحديد عدة آفاق مستقبلية للاقتصاد الجزائري: أولاً، تنوع الاقتصاد: يجب أن تكون أولوية قصوى للحكومة الجزائرية. هناك إمكانات كبيرة في قطاعات مثل الزراعة والطاقة المتجددة والسياحة والصناعات التحويلية والخدمات. تنوع الصادرات وتقليل الاعتماد على المحروقات سيجعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة صدمات أسعار النفط في المستقبل (غلوبال فاينانس، 2024، صفحة 3).

ثانيًا، تطوير القطاع الخاص: تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ومكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الملكية، وتحسين الوصول إلى التمويل. الإصلاحات الأخيرة، مثل قانون الاستثمار الجديد، خطوات إيجابية في هذا الاتجاه (سفارة الجزائر في أيرلندا، 2024، صفحة 1).

ثالثًا، تعزيز الابتكار والرقمنة: تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتسريع التحول الرقمي للاقتصاد، وتعزيز العلاقات بين الجامعات والشركات. هذا سيساعد في تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة XIV).

رابعًا، تطوير رأس المال البشري: الاستثمار في التعليم والتدريب لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل المتغير. هذا سيساعد في معالجة مشكلة البطالة، خاصة بين الشباب، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. (البنك الدولي، 2025، صفحة 3).

خامسًا، تعزيز الاستدامة البيئية: الاستثمار في الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، والتكيف مع تغير المناخ. هذا سيساعد في تنوع مصادر الطاقة وخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الخضراء (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2023، صفحة XIV).

سادسًا، تحسين الإدارة المالية: ترشيد الإنفاق العام، وتعزيز تحصيل الإيرادات غير النفطية، وبناء احتياطات مالية كافية لمواجهة الصدمات المستقبلية. هذا سيساعد في تحقيق الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط (البنك الدولي، 2025، صفحة 3).

سابعاً، تعزيز التكامل الإقليمي والدولي: الاستفادة من موقع الجزائر الاستراتيجي وقربها من الأسواق الأوروبية والأفريقية لتعزيز التجارة والاستثمار. المشاركة الفعالة في مبادرات التكامل الإقليمي، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستفتح أسواقاً جديدة للصادرات الجزائرية (غلوبال فاينانس، 2024، صفحة 3).

تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الجزائري سيستمر في النمو في السنوات القادمة، مع توقع وصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 290.94 مليار دولار أمريكي في عام 2030، بزيادة قدرها 26.03 مليار دولار (9.83%) من عام 2024 إلى عام 2030 (ستاتيسا، 2025، صفحة 1). ومع ذلك، سيعتمد تحقيق هذه التوقعات الإيجابية على نجاح الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة وتنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد المفرط على المحروقات.

9-خاتمة

في ضوء ما سبق، يتضح أن أزمة كوفيد-19، وما رافقها من اختيارات حادة في أسعار النفط، لم تكن مجرد ظرفية صحية واقتصادية عابرة، بل شكلت اختباراً حقيقياً لقدرة الاقتصاد الجزائري على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وقد عرّت هذه الأزمة البنية الريعية والهشة للاقتصاد الوطني، الذي ظلّ لعقود طويلة مرهوناً بتقلبات السوق العالمية للمحروقات، مما أظهر محدودية فعالية السياسات الاقتصادية السابقة في تحقيق تنويع حقيقي للأنشطة الإنتاجية. فعلى الرغم من تعدد المبادرات الإصلاحية التي أطلقتها السلطات العمومية منذ بداية التسعينيات، إلا أن الإشكالات البنيوية المرتبطة بضعف القطاع الخاص، وغياب المنافسة، ومحدودية الابتكار، ما تزال تُكبّل حركة الاقتصاد الوطني وتحد من قدرته على التكيف مع المتغيرات الدولية.

لقد مثلت الإجراءات المالية والاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر خلال الجائحة، من دعم للقطاع الصحي، وتعديل للميزانية، وخفض في الإنفاق، ومساعٍ لتنشيط الاستثمارات، خطوات ضرورية وآنية للحدّ من تداعيات الأزمة، إلا أن فعاليتها تبقى رهينة بمدى تحولها إلى استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل، تضع ضمن أولوياتها إعادة هيكلة الاقتصاد وتحريره من التبعية الأحادية لعائدات النفط والغاز. وفي هذا السياق، تُظهر التجارب المقارنة مع بعض الدول النفطية، مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ونيجيريا، أن بناء اقتصاد متنوع يتطلب رؤية واضحة، وإرادة سياسية قوية، واستثماراً مستداماً في التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية، إلى جانب بيئة قانونية ومؤسسية محفزة.

وعليه، فإن الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري ستكون مرهونة بعدد من الشروط الضرورية، في مقدمتها التقدم في مسار تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تعزيز الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة والخدمات الحديثة، وتطوير القطاع الخاص بصفته محركاً أساسياً للنمو وخلق

فرص العمل، فضلاً عن دعم الابتكار والرقمنة بوصفهما رافعتين أساسيتين للاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد. كما يتعين تحسين كفاءة الإنفاق العمومي وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتوسيع قاعدة الإيرادات الجبائية، إلى جانب فتح المجال أمام الشركات الإقليمية والدولية الفعالة. هذه الإصلاحات لم تعد خياراً من بين خيارات متعددة، بل أصبحت ضرورة وجودية تفرضها طبيعة المرحلة، لبناء اقتصاد وطني أكثر صلابة واستدامة، قادر على مواجهة التحديات وتلبية تطلعات المجتمع، ولا سيما فئة الشباب التي تشكل عماد المستقبل ومحرك التنمية.

قائمة المراجع

- Haouas, A. (2024). The failure of Algeria's industrialization strategy. *Revista de Historia Industrial – Industrial History Review*. (1967–1989): a new structural economics perspective.
- الاقتصاد العالمي. (2021). إيرادات النفط في الجزائر. إيرادات النفط في الجزائر.
- البنك الدولي. (2020). إضافة الوقود إلى النار: النفط الرخيص خلال جائحة كوفيد-19.
- البنك الدولي. (2021). تحديث اقتصادي للجزائر - أبريل 2021. تحديث اقتصادي للجزائر - أبريل 2021.
- البنك الدولي. (2025). نظرة عامة عن الجزائر: الأخبار، الأبحاث، البيانات. نظرة عامة عن الجزائر: الأخبار، الأبحاث، البيانات. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الجزائر للاستثمار. (2019). البيئة الاقتصادية. Tech. rep. تقرير الاستثمار، الجزائر.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. (2023). الابتكار والاستثمار واحتياجات المهارات، والصمود خلال جائحة كوفيد-19. الابتكار والاستثمار واحتياجات المهارات، والصمود خلال جائحة كوفيد-19.
- ترادينغ إيكونوميكس. (2025). معدل البطالة في الجزائر. معدل البطالة في الجزائر.
- ترادينغ إيكونوميكس. (2025). معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا. معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا.
- ترادينغ إيكونوميكس. (2025). موازنة الحكومة الجزائرية. Tech. rep. سناتيسا. (2025). الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 2030. الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 2030.
- سفارة الجزائر في أيرلندا. (2024). قانون الاستثمار الجديد 2022. قانون الاستثمار الجديد 2022.
- غلوبال فاينانس. (2024). الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والبيانات الاقتصادية. مجلة غلوبال فاينانس. تم الاسترداد من <https://tradingeconomics.com/commodity/brent-crude-oil>
- غلوبال فاينانس. (2024). الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والبيانات الاقتصادية. مجلة غلوبال فاينانس.
- ماكروتريندس. (2025). معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية 1961-2025. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية 1961-2025.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (2020). المراجعة الاقتصادية الفصلية. Tech. rep.

نايراماتركس. (2020). تقرير الناتج المحلي الإجمالي النيجيري - الربع الثالث 2020. تقرير الناتج المحلي الإجمالي النيجيري - الربع الثالث 2020.

المراجع المرومنة:

- 1-AL-IQTISĀD AL-'ĀLAMĪ. (2021). ĪRĀDĀT AL-NAFT FĪ AL-JAZĀ'IR
- 2-AL-BANK AL DOWWALY. (2020). IDĀFAT AL-WŪQŪD ILĀ AL-NĀR: AL-RAKHĪṢ KHILĀL JĀ'İḤAT COVID-19.
- 3-AL-BANK AL DOWWALY. (2021). TAḤDĪTH IQTISĀDĪ LIL-JAZĀ'IR - ABRĪL 2021.
- 4-AL-BANK AL DOWWALY. (2025). NAẒRAT 'ĀMMAH 'AN AL-JAZĀ'IR: AL-AKHBĀR, AL-ABḤĀTH, AL-BAYĀNĀT.
- 5-TRADING ECONOMICS. (2025). MA'DAL AL-BIṬĀLAH FĪ AL-JAZĀ'IR.
- 7-6-TRADING ECONOMICS. (2025). MA'DAL AL-NUMŪW AL-SANAWĪ LIL-NĀTIJ AL-MAḤALLĪ AL-IJMĀLĪ FĪ NĪJĪRYĀ.
- 8-TRADING ECONOMICS. (2025). MUWĀZANAT AL-ḤUKŪMAH AL-JAZĀ'IRĪYAH.
- 9-STATISTA. (2025). AL-NĀTIJ AL-MAḤALLĪ AL-IJMĀLĪ LIL-JAZĀ'IR 2030.
- 10-GLOBAL FINANCE. (2024). AL-NĀTIJ AL-MAḤALLĪ AL-IJMĀLĪ LIL-JAZĀ'IR WA AL-BAYĀNĀT AL-IQTISĀDĪYAH.
- 11-AL-LAJNAH AL-IQTISĀDĪYAH LI-IFRĪQYĀ (ECA). (2023). AL-IBTIKĀR WA AL-ISTITHMĀR WA İHTIYĀJĀT AL-MAHĀRĀT 'WA AL-ṢUMŪD KHILĀL JĀ'İḤAT COVID-19.
- 12-MACROTRENDS. (2025). MA'DAL NUMŪW AL-NĀTIJ AL-MAḤALLĪ AL-IJMĀLĪ FĪ AL-MAMLAKAH AL-'ARABĪYAH AL-SU'ŪDĪYAH 1961-2025.
- 13-MAṢRIF AL-İMĀRĀT AL-'ARABĪYAH AL-MUTTAḤIDAH AL-MARKAZĪ. (2020). AL-MURĀJA'AH AL-IQTISĀDĪYAH AL-FAṢLĪYAH.
- 14-NAIRAMETRICS. (2020). TAQRĪR AL-NĀTIJ AL-MAḤALLĪ AL-IJMĀLĪ AL-NĪJĪRĪ - AL-RUB' AL-THĀLITH 2020.
- 15-AL-JAZĀ'IR LIL-ISTITHMĀR (ANIE). (2019). AL-BĪ'AH AL-IQTISĀDĪYAH. TAQRĪR AL-ISTITHMĀR, AL-JAZĀ'IR.
- 16-SIFĀRAT AL-JAZĀ'IR FĪ ĪRLANDĀ. (2024). QĀNŪN AL-ISTITHMĀR AL-JADĪD.